محاور الدورة:

المحور الأول: القواعد والمفاهيم الأساسية

أولا- الجانب النظري

ثانيا- الجانب التطبيقي

المحور الثاني: إبرام الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي

أولا- الجانب النظري

ثانيا- الجانب التطبيقي

المحور الثالث: تنفيذ الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي

أولا- الجانب النظري

ثانيا- الجانب التطبيقي

المحور الرابع: الرقابة والمنازعات في مجال الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

أولا- الجانب النظري

ثانيا- الجانب التطبيقي

الفئات المستهدفة

يفتح باب الترشح للمشاركة في فعاليات الدورة التكوينية لكل المهتمين بمجال الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، خصوصا طلبة الدكتوراه المهتمين بهذا المجال في مختلف الجامعات الجزائرية.

شروط المشاركة:

- يلتزم كل طالب دكتوراه يريد المشاركة في الدورة التكوينية بالتسجيل عبر الرابط التالي:.

public.formation.dr@gmail.com

- لا تسلم الشهادة إلا بحضور الطالب ومشاركته الفعلية

- تفتح أبواب التسجيل إبتداءا من تاريخ : 25 سبتمبر 2022 إلى غاية 30 أكتوبر 2022

ملاحظة

- تاريخ انعقاد الدورة التكوينية : 12 نوفمبر 2022

- للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الرقم: 0658225802

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2

فرقة البحث حول:

آليات تفعيل دور الجماعات الإقليمية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

بالتنسيق مع:

كلية الحقوق والعلوم السياسية

و

هيئات الرقابة على الصفقات العمومية بالجماعات الإقليمية (البلدية)

تنظم دورة تكوينية دكتورالية وطنية عن بعد حول:

تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام: بين النظرية والتطبيق

يوم 16 نوفمبر 2022

الرئيس الشرفي للدورة:

أ.د. الخير قشي- مدير جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2

المدير العام للدورة:

أ.د. محمد بن اعراب- عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الدورة: د. عمار جبابلة

رئيسة اللجنة العلمية: د.صبرينة برارمة

رئيس اللجنة التنظيمية: د. بن ستيرة لياميز

موضوع الدورة:

يعتبر تنظيم الصفقات العمومية من أكثر المواضيع ارتباطا بالواقع السياسي والاقتصادي لأي بلد، والجزائر مثل غيرها من البلدان تحاول دائما إرساء قوانينها الخاصة بتنظيم هذا المجال، فمنذ استقلالها وسدا منها للفراغ القانوني، قررت بموجب المرسوم رقم 62-157 المؤرخ في 1962/12/31 الاستمرار بالعمل بالتشريع الفرنسي إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية، ليعرف بعدها قانون الصفقات العمومية في الجزائر تطورات جد هامة، حيث كان أول قانون صدر لتنظيم الأحكام العامة والخاصة المتعلقة بمجال الصفقات العمومية، هو الأمر رقم 90/67 المؤرخ في 17 يوليو 1967، لتتوالى بعد ذلك العديد من المراسيم المعدلة والمتممة وكذا المراسيم الملغية لها، إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي 247/15 المؤرخ في 16ديسمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الذي ألغى المرسوم الرئاسي 236/10 المؤرخ في 07 أكتوبر2010 والمتضمن قانون الصفقات العمومية المعدل والمتمم.

حمل المرسوم الرئاسي 247/15 معه العديد من المستجدات، كان على رأسها تنظيم عقود المرافق العمومية إلى جانب الصفقات العمومية، جمع من خلاله عقودا كانت متناثرة في عدة نصوص قانونية قطاعية. عقود تسمح بترشيد المال العام وإدخال الخواص كطرف فعال في العملية التنموية.

كما حاول المرسوم الرئاسي أعلاه تنظيم مختلف الجوانب المرتبطة بإبرام، تنفيذ، مراقبة كل من الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي، وكذا كل ما يتصل بها من منازعات؛ اعتادت المحاضرات تناولها من الجانب النظري دون التعمق في الجانب التطبيقي وما يثيره من إشكالات عملية، تخص تحديد الحاجات، إعداد دفتر الشروط، تقدير العتبة، ترقية الإنتاج الوطني والأداة الوطنية للإنتاج، الإجراءات المكيفة، تحديد معايير الإقصاء، الأحكام التعاقدية، تنفيذ العقود والإشكالات التي تثيرها، الإشكالات المرتبطة بفض المنازعات، إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة، كيفية تحرير الطعون، الإشهار، نظام السعر... نقائص نحتاج إلى تدعيمها وتعميق التكوين فيها من خلال الدورة التكوينية الدكتورالية التي تمتد لمدة يومين والتي تحمل عنوان "تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام: بين النظرية والتطبيق"، والتي تسمح بفهم أساسيات الإجراءات، وما يربط بها في مراحل سابقة وأخرى لاحقة، من أجل الاستجابة بشكل أكثر فعالية مع مختلف الفواعل.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

إشكالية الدورة:

ما مدى فعالية أحكام المرسوم الرئاسي 15-247 في تنظيم مجال الصفقات العمومية وتفويضات المرفق من الناحية النظرية والممارسة العملية؟

أهداف الدورة:

- **تعميق المعارف النظرية للمتكونين، سواء طلبة، باحثين أومسيرين...وتحكمهم في الإطار التشريعي والتنظيمي.**
- **إدماج الإطار القانوني ومختلف تطوراته وربطها بالجانب التطبيقي، وتمكين المتكون من التعرف على الطرائق التطبيقية.**
- **تمكين المتكونين من المعرفة الجيدة بإجراءات إبرام الصفقات العمومية وعقود تفويضات المرفق العمومي، والتسيير الفعال لها.**
- **التحكم في طرق الإشهار.**
- **تمكين المتكونين من تقنيات تحديد الحاجات، إعداد دفتر الشروط وحساب العتبة.**
- **تمكين المتكون من تقنيات إعداد وتحليل معايير الترشح وتقييم العروض.**
- **تمكين المتكون من تطبيق الممارسات الصحيحة وتفادي الأخطاء في مجال الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.**
- **تعريف المتكون بتقنيات تحضير العروض والاستعمال الصحيح للوثائق وكيفية تقديمها.**
- **تعريف المتكون بكيفية الوصول للصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي.**
- **التعرف على كيفية وشروط إبرام العقود ومتابعتها ورقابتها، انطلاقا من مرحلة التحضير إلى الانتهاء من التنفيذ.**
- **تعميق المعارف فيما يخص مختلف صور الرقابة والجهات المختصة بفض المنازعات المرتبطة بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي، وتمكين المتكون من إجراءات فض هذه المنازعات.**
- **تمكين المتكون من التحكم في مختلف المنهجيات المرتبطة بإعداد دفتر الشروط، تحرير العقود، تحرير الطعون...**